

في اجتماع ضم كبار مستوردي ومنتجي القمح والدقيق وقيادات مؤسسات القطاع الخاص

مجلس الوزراء يقر عددا من التدابير لتعزيز الوضع التموييني لمادتي القمح والدقيق

تشكيل فريق عمل مشترك لوضع الآليات التنفيذية على نحو سريع للتطبيق الفور

كبار المستوردين والمنتجين للقمح والدقيق:

حجم المخزون سيفي احتياجات البلاد لفترة أربعة إلى خمسة أشهر

حريصون على تعزيز الشراكة مع الحكومة ومساندة إجراءاتها

وقد بلغ سعر القمح الأمريكي مستوى غير مسبق، إذ بلغ في الوقت الراهن حوالي 342 دولاراً للطن الواحد إلى موانئ اليمن بما يعادل 3,900 ريال للكيلو (قمح الطحن) عبوة 50 كيلو جرام، يضاف إليها كافة نفقات التفرغ والنقل والمصاريف الإدارية والتمويلية وهوامش الربح للمستوردين والتجار. وتعود هذه الارتفاعات السعريّة إلى تراجع الإنتاج في معظم الدول المنتجة للقمح بسبب عوامل مناخية شهدتها المحصول العالمي وأدى إلى وقف صادرات دول عديدة مثل باكستان وأوكرانيا وتحول دول مثل الهند إلى استيراد كميات كبيرة، وبالتالي سيطرة الإنتاج الأمريكي على السوق، بالإضافة إلى تضاعف تكاليف الشحن إلى حوالي 94 دولاراً للطن بسبب ارتفاع أسعار النفط عالمياً والمصحوب بزيادة الطلب على خدمات الشحن البحري.

وتأكيداً لمصادقية الحكومة في هذا الشأن تؤكد وزارة الصناعة والتجارة أن الحكومة لن تتوانى عن تحمل مسؤولياتها كاملة تجاه المتلاعبين بالأسعار وضاعف النفوس، وستعمل بالتعاون مع المؤسسة الاقتصادية اليمنية على مضاعفة الكميات التي تبقيها المؤسسة مباشرة للمستهلك وفي كافة مديريات البلاد.

ورداً على المزيادات والأباطيل التي تطلقها جهات مختلفة، وفي ظل توفر المعلومات - لن يريد - في كل مكان وخاصة عبر مواقع الإنترنت التي جعلت العالم مفتوحاً، ندعو هؤلاء المزيدين إلى مراجعة تلك المواقع والكف عن دغدغة المشاعر والتلاعب بعواطف الناس في قوتهم.

وإذا كانت مصلحة المواطن هي التي تدفعهم - كما يدعون - فليقدموا الحلول الواقعية التي تكبد الأسعار إلى ما كانت عليه، وليتجرأوا المعالجات التي تمكن الحكومة من تجاوز هذه الأزمة العالمية والتي تشهد معظم البلدان غنيها وفقيرها على حد سواء.

ونؤكد أن الحكومة حريصة كل الحرص على تبني سياسات واقعية تتجاوز الأراء النظرية ودون التراجع عن الإنجازات التي تحققت في مسيرة الإصلاحات المالية والإدارية... وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " صدق الله العلي العظيم... "

وأوكرانيا وتحول دول مثل الهند من دول مصدرة إلى مستوردة لكميات كبيرة إلى جانب ارتفاع تكاليف النقل جراء ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب على خدمات الشحن البحري.

حضر الاجتماع وزير المالية نعمان الصهبيني ووزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكّل، ووزير الدولة أمين العاصمة يحيى محمد الشيعبي وأمين عام مجلس الوزراء عبدالعظيم السمة. وكانت وزارة الصناعة والتجارة قد أصدرت بياناً بشأن الارتفاعات السعريّة العالمية فيما يلي نصه: " انسجاماً مع سياسة الدولة وتوجهاتها بإطلاع شرائح المجتمع المختلفة بما في ذلك المواطن الفرد على مجريات الأمور والتطورات العالمية والمحلية في كافة القضايا وخاصة المعيشية، وكذلك وضع الحقائق أمام الجميع باعتبار أن من حق المواطن على الدولة معرفة تطابق سياساتها وإجراءاتها مع ما التزم به، حتى لو ترتب على ذلك تناقض وأعباء على المواطن، واستناداً إلى قرار مجلس الوزراء بشأن إعلان البيانات الخاصة بالسلع الغذائية الأساسية بشكل دوري لقطع الطريق أمام من يستغلون الظروف الحالية وخصوصاً ارتفاع أسعار السلع الغذائية لأرب في نفوسهم، وكشفاً للتضليل الذي يطلق من هنا وهناك، فإن الوزارة ووفق مهامها واختصاصها وفي ضوء فلسفة وحرية السوق تواصل العمل لتشجيع التجار على استيراد الكميات اللازمة من السلع الغذائية وخصوصاً القمح وبأقل الأسعار الممكنة في ظل الارتفاعات المستمرة والتي بدأت منذ العام الماضي حيث ارتفعت الأسعار وكالاتي:

نوع	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس
قمح نخب عام 99.5%	187	206	217	224	216	232	244	248
كفاية شهر نخب	63	64	66	73	68	80	84	94
بمئة شفاة على	250	270	383	297	284	312	328	342

بكلضة 200 مليون دولار

السماعي يبحث مع الوفد الاستثماري الخليجي استكمال إجراءات الترخيص لبنك الاتحاد الإسلامي وشركة الاتحاد القابضة

وأضاف رؤوس الأموال والاحتياطات لدى البنوك وصلت نهاية العام 2006م إلى حوالي 71 / مليار ريال، بينما كانت في أواخر العام 1998 / 18 مليار ريال... كما ارتفعت المداخيل من 50 مليار ريال، عام 1995م إلى 951 مليار ريال في نهاية 2006م. وأشار السماوي إلى الوظيفة الأساسية للبنك المركزي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات النقدية والمصرفية وتحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي وميزان المدفوعات والميزانية التجارية والاحتياطيات الخارجية وزيادة ميزانية البنك. ورحب المحافظ السماوي بالاستثمارات في المجال المصرفي، والامتيازات الإعلامية، على بن محمد المهني - رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات أوكسيد العربية للاستيراد والتصدير والطاقة الكهربائية، إبراهيم بن عبد الرحمن العجبان - رئيس مجلس إدارة وكالة العجبان الإعلامية، رئيس مجموعة شركات الراجحي - رئيس مجلس إدارة مجموعة العربية للاستيراد والتصدير، عبد الرحمن المهني - رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات التوليدات المتكاملة، فيصل بن علي الصانع - رئيس مجموعة شركات الصانع الإعلامية، ناصر بن علي المري ممثل شركات الأوساط، والدكتور شهاب العزيمي - رئيس مجلس إدارة بنك الاتحاد الإسلامي.

نقد حزمة من الإصلاحات التي هدفت إلى تعزيز قدرة البنوك على تعبئة المخدرات وتخصيص المزيد من الموارد للأنشطة الاقتصادية المختلفة بالإضافة إلى تطوير وسائل الرقابة على عمل وأداء البنوك. وأكد محافظ البنك المركزي اليمني أن متوسط كفاية رأس المال القطاع المصرفي اليمني ارتفع حالياً إلى 12 بالمائة بعد أن كان أقل من واحد بالمائة عام 1997م... مرجعاً هذا التطور إلى التزام والمعايير التجارية والإسلامية بتعليمات البنك المركزي بزيادة رؤوس أموالها تدريجياً. وأوضح إن الاحتياطيات التقدي في البنك المركزي اليمني أرتفعت إلى أكثر من (7) مليارات دولار نهاية العام 2006م، وأن ديون اليمن انخفضت أكثر من 11 مليار دولار أميركي عام 1996م إلى 5 مليارات و400 مليون دولار بنهاية 2006م وهو ما يعادل 33 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 200 بالمائة قبل دخول اليمن نادي باريس للمرة الأولى في 1996م. وقال هذه الديون ميسرة وسهلة وعلينا دون نسبة فوائد، كما أن بعضها تحمل فترة سماح تصل إلى أربعين وثلاثين سنة".

بحث الترتيبات لعقد اللجنة التجارية اليمنية السورية المشتركة

تجربة حقوق الإنسان في اليمن أمام اجتماع دول عدم الانحياز

بمطابق وتنفيذ حقوق الإنسان واحترام التنوع الثقافي والهوية الثقافية للأمم. وأضافت وزيرة حقوق الإنسان انه وعلى هامش فعاليات الاجتماع سوف تستعرض التجربة اليمنية المتقدمة في مجال حقوق الإنسان في اليمن واهم إنجازات التي حققتها اليمن في هذا المجال مشيرة إلى انها ستقدم ورقة عمل تحت عنوان - العولة والتنوع الثقافي وحقوق الإنسان وان ورقة العمل التي ستقدمها الدكتورة هني البان ستعتمد ضمن محاور نقاش المشاركين في الاجتماع.

ناقش وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى بن يحيى المتوكّل أمس مع السفير السوري بصناعة عبد الغفور الصابوني الترتيبات والتحصيرات الجارية لاجتماع اللجنة التجارية اليمنية السورية المشتركة في العاصمة صنعاء خلال الأشهر القادمة. وبحث اللقاء آفاق تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بما يحقق المقامة في البلدين. واستعرض الجانبان الوسائل والآليات المناسبة لتنمية الواردات السورية من القمح في الأسواق اليمنية، إضافة إلى تنمية الصادرات الزراعية اليمنية في الأسواق السورية. وفي اللقاء نوه الوزير المتوكّل بمتانة العلاقات اليمنية السورية وتناميها في مختلف المجالات... مشيراً إلى أهمية الدفع قدماً بالعلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين من خلال اللجان المشتركة أو القطاع الخاص في البلدين. واستعرض الدكتور المتوكّل الفرص الاستثمارية المتاحة في اليمن، والمزايا والتسهيلات التي يمنحها قانون الاستثمار للمستثمرين... ورحب بالاستثمارات السورية في اليمن في مختلف المجالات... مؤكداً بأنه ستوفر لها المزايا والتسهيلات اللازمة وفقاً للقوانين النافذة.



في جميع الأسواق إلى جانب قيام كبار المستوردين والمنتجين بفتح محلات للبيع مباشرة إلى المستهلك للحد من أي تلاعب في زيادة السعر قد تنشأ في السلسلة الممتدة بين المستورد والمستهلك.. إضافة إلى توجيه الموائم بإعطاء الأولوية في التفرغ لسفن القمح. كما تم التأكيد على ضرورة قيام كبار المستوردين بموافاة وزارة الصناعة والتجارة بالبيانات المتعلقة بالتعاقدات والشحنات، واحتساب الكلفة على نحو شفاف ليسنى للوزارة القيام بمهامها الإشرافية والرقابية في الأسواق على النحو المطلوب، وتطبيق الآلية التنفيذية المتفق عليها بشأن المادة 26 من قانون التجارة الداخلية رقم 5 لعام 2007م.

وشكل الاجتماع فريق عمل مشتركاً من الحكومة والقطاع الخاص لوضع الآليات التنفيذية لما تم الاتفاق عليه وعلى نحو سريع لبدء التطبيق الفوري. وتناول التقرير المقدم إلى الاجتماع الأسعار العالمية للقمح خلال الفترة من يناير. أغسطس من العام الجاري وما شهدته أسواق القمح العالمية من ارتفاعات غير مسبوقة حيث ارتفع السعر من 250 دولاراً للطن شامل النقل واصل إلى موانئ الجمهورية في شهر يناير إلى 342 دولاراً في أغسطس الجاري... موضحاً أن تلك الارتفاعات تعود إلى تراجع الإنتاج في معظم الدول المنتجة للقمح بسبب عوامل مناخية شهدتها المحصول العالمي وأدى إلى وقف صادرات دول عديدة مثل باكستان

إنتاجاً / سبياً، أقر الاجتماع الذي عقد أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور وضم كبار مستوردي القمح ومنتجي القمح والدقيق وقيادات مؤسسات القطاع الخاص مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز الوضع التموييني لمادتي القمح والدقيق واستقرار أسعارها على مستوى كافة مناطق الجمهورية. وتم التأكيد على شراكة الحكومة والقطاع الخاص لتحقيق تلك الغاية انطلاقاً من مسؤوليات كل طرف والتزاماته الوطنية تجاه المجتمع.

وبهذا الشأن أوضح كبار المستوردين للقمح والمنتجين للدقيق أن حجم المخزون في صوامعهم من المادتين، والكميات التي تستصل خلال الأيام المقبلة من القمح تغطي احتياجات البلاد لفترة من أربعة إلى خمسة أشهر... مؤكداً أنه لا يوجد أي نقص أو شحة في العروض لكافة الأسواق. وأبدوا حرصهم على تعزيز الشراكة مع الحكومة ومساندة إجراءاتها الرامية إلى تعزيز المخزون الاستراتيجي وضمان توفير المعروض الكافي من القمح والدقيق واستقرار أسعارهما في مختلف أسواق الجمهورية.

بإيجار سنوي 1.3 مليون دولار أمريكي

اليمن يوقع عقد بث أربع قنوات فضائية على عربسات ابتداءً من نوفمبر المقبل



هذا وكان الدكتور عبد الله علي الزلب مدير عام المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون والتلفزيون العربية للاتصالات الفضائية "عربسات" على بث ثلاث قنوات فضائية تلفزيونية يمنية جديدة على القمر الصناعي " بدر 4" مقابل إيجار قدره مليونين وثلاثمائة ألف دولار سنوياً. ويضم العقد الذي وقعه الدكتور عبد الله علي الزلب مدير عام المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون والمهندس خالد بن احمد بالخوير الرئيس التنفيذي للمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية "عربسات" على بث ثلاث قنوات فضائية تلفزيونية يمنية جديدة على القمر الصناعي " بدر 4" هي القناة الثانية بعدي وقناتين تعليمية وشبابية وسياحية في المرحلة الأولى على أن يتم بث قناة رابعة في مرحلة لاحقة.

وقعت المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية "عربسات" أمس السبت بالرياض على عقد لتخصيص قناة قمرية للبث الفضائي التلفزيوني على القمر الصناعي "بدر 4" لأربع قنوات فضائية تلفزيونية يمنية جديدة ابتداءً من نوفمبر المقبل مقابل إيجار قدره مليونين وثلاثمائة ألف دولار سنوياً.

ويضم العقد الذي وقعه الدكتور عبد الله علي الزلب مدير عام المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون والمهندس خالد بن احمد بالخوير الرئيس التنفيذي للمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية "عربسات" على بث ثلاث قنوات فضائية تلفزيونية يمنية جديدة على القمر الصناعي " بدر 4" هي القناة الثانية بعدي وقناتين تعليمية وشبابية وسياحية في المرحلة الأولى على أن يتم بث قناة رابعة في مرحلة لاحقة.

وستخصص المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية بموجب هذا العقد للقنوات الفضائية اليمنية الجديدة قناة قمرية كاملة بسعة 34 ميغا هرتز مع القدرة المتوافقة معها على القمر "بدر 4" في الحزمة (كيو- بي اس اس). وقضى العقد بأن يبدأ البث التجريبي للقنوات الفضائية اليمنية الجديدة في شهر نوفمبر المقبل، على أن يبدأ سريان البث الفعلي على مدار الساعة في يناير 2008م.

وقال الدكتور عبد الله علي الزلب مدير عام المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون عقب التوقيع على العقد "إن التوقيع على عقد تخصيص قناة قمرية لبث قنوات فضائية يمنية جديدة على القمر الصناعي "عربسات يأتي في إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الذي نص على ضرورة التنوع والتوسع في مجال الإعلام من خلال زيادة القنوات الفضائية اليمنية والانفتاح على العالم والاهتمام بالترويج

السياحي والتوجه نحو التخصص في القنوات الفضائية اليمنية بحيث لا تظل القناة الفضائية الأولى هي القناة الفضائية الوحيدة التي تقدم الجديدة تستشك وسائل ترويج هامة للسياسة والثقافة والحضارة اليمنية والاهتمام بالشباب اليمني وأنشطته المختلفة ثقافياً ورياضياً وتعليمياً.

وأكد مدير عام المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون أن القنوات الفضائية اليمنية الجديدة ستتيح المجال واسعاً لفرص عمل جديدة للمشتغلين في مجال الإعلام كما أنها ستستوعب أعداداً كبيرة من خريجي الإعلام بمختلف تخصصاتهم.. ونوها بأن هذه القنوات ستزيد من انتشار اليمن في الفضاء العربي والعالمي وستعرف به كبلد سياحي يمتلك مخزون ثقافي وحضاري كبير. وأشار الدكتور عبد الله الزلب إلى أنه أجرى مباحثات مع المهندس خالد بن احمد بالخوير الرئيس التنفيذي للمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية "عربسات" حول إمكانية إعادة بث القناة

إنتاجاً / سبياً،

أشار وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى بن يحيى المتوكّل أمس مع السفير السوري بصناعة عبد الغفور الصابوني الترتيبات والتحصيرات الجارية لاجتماع اللجنة التجارية اليمنية السورية المشتركة في العاصمة صنعاء خلال الأشهر القادمة. وبحث اللقاء آفاق تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بما يحقق المقامة في البلدين. واستعرض الجانبان الوسائل والآليات المناسبة لتنمية الواردات السورية من القمح في الأسواق اليمنية، إضافة إلى تنمية الصادرات الزراعية اليمنية في الأسواق السورية. وفي اللقاء نوه الوزير المتوكّل بمتانة العلاقات اليمنية السورية وتناميها في مختلف المجالات... مشيراً إلى أهمية الدفع قدماً بالعلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين من خلال اللجان المشتركة أو القطاع الخاص في البلدين. واستعرض الدكتور المتوكّل الفرص الاستثمارية المتاحة في اليمن، والمزايا والتسهيلات التي يمنحها قانون الاستثمار للمستثمرين... ورحب بالاستثمارات السورية في اليمن في مختلف المجالات... مؤكداً بأنه ستوفر لها المزايا والتسهيلات اللازمة وفقاً للقوانين النافذة.